أَما مسألتا الثبوتِ فإِحداهما أَن يكون الاسم فاعلاً ظاهراً والفعلُ نِعْمَ أَو بِئْسَ كقوله تعالى (نِعْمَ الْعَبْدُ) (فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ) (فَنِعْمَ الماهِدون) و (بِئْسَ الشَّرَابُ) وأَشَرْتُ بالتمثيل بقوله تعالى (بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ) الى أَنه لا يشترط كونُ أَل في نفس الاسم الذي وقع فاعلا كما في (نِعْمَ الْعَبْدُ) بل يجوز كونُهَا فيما أَضيف هو إليه نحو (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتّقِينَ) (فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبّرِينَ) (بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْم) .

ولو كان فاعلُ نعم وبئس مضمراً وجب فيه ثلاثة أُمور أَحدها أَن يكون مفرداً لا مثنى ولا مجموعاً مستتراً لا بارزاً مُفَسراً بتمييز بعده